



شركة وادي الرياض
Riyadh Valley Co



ترميز الأصول

إعادة تعريف مستقبل إدارة الثروات

مارس، 2026

شركة وادي الرياض



النمو بالابتكار

شركة وادي الرياض.. نقلة نوعية نحو المستقبل

أسست شركة وادي الرياض في عام 2010م بموجب المرسوم الملكي رقم 116 بتاريخ 13/4/1431هـ لتكون الذراع الاستثماري لجامعة الملك سعود في مجالات الاقتصاد المعرفي ومشاريع الجامعة الاستراتيجية.

وبناء على أغراض الشركة المنصوص عليها في النظام الأساس تم تحديد الأنشطة الرئيسية التالية:

1 الاستثمارات
الجريئة

2 الاستثمارات
الاستراتيجية

3 اثناء بيئة
الابتكار

لمزيد من المعلومات: www.rvc.com.sa

1 مقدمة

في ظل العصر الراهن الذي تلاشت فيه الحدود الفاصلة بين العالمين الواقعي والرقمي، وأصبحت التقنية هي الركيزة الأساسية لأنشطتنا اليومية، برز مفهوم "ترميز الأصول" (Asset Tokenization) كأحد التوجهات الرئيسية في المشهد المالي العالمي. وتعد الأصول المرمزة المزيج الأمثل لتجسيد الهوية المادية في العالم الرقمي، حيث تعمل على تحويل الممتلكات التي كانت تُصنف سابقاً كأصول "غير سائلة" إلى أصول رقمية عالية السيولة وقابلة للتداول. ولنا أن نتخيل عقاراً فاخراً في برج خليفة بجبي أو لوحة فنية لـ "بيكاسو" وقد جرى تجزئتها إلى وحدات رقمية (Tokens) صغيرة قابلة للتداول عبر تقنية سلسلة الكتل أو "البلوكتشين"، ومتاحة للشراء من قبل أي مستثمر؛ وبذلك تحولت الأصول التي كانت حكرًا على فئة محدودة من النخبة إلى استثمارات متاحة لقاعدة عريضة من الجمهور.

ويقوم جوهر "ترميز الأصول" على رقمنة حقوق الملكية للأصول وتسجيلها في سجلات موزعة مثل "إيثريوم" (Ethereum) أو "بوليجون" (Polygon)، أو شبكات متخصصة مثل "بوليميش" (Polymesh). ويهدف هذا المفهوم إلى تلافى العقبات التقليدية في الأنظمة التمويلية، من خلال استبعاد الوسائط المتعددة في عمليات الحفظ الأمين وتقليص زمن التأخير في عمليات التسوية. وتتجلى مرونة "الأصول الحقيقية" (RWAs) في إمكانية تحويل الأصول العقارية أو السلع غير المنقولة أو المتعددة تسهيلها إلى رموز مميزة قابلة للاستبدال أو رموز غير قابلة للاستبدال (NFTs)، في حين يتم تحويل الأدوات المالية، كالأسهم والسندات، إلى أوراق مالية قابلة للبرمجة. وفي هذا السياق، تتوقع شركة ماكنزي¹ أن يصل إجمالي الأصول الحقيقية المرمزة إلى 4 تريليونات دولار أمريكي بحلول عام 2030 (باستثناء النقد والعملات المستقرة)، علمًا بأن حجم الأصول المدارة من قبل مؤسسات عالمية مثل جي بي مورغان وفرانكلين تمبلتون وبلوك روك قد بلغ 2.4 مليار دولار أمريكي في أوائل عام 2026.^{2,3}

وعلى الصعيد العالمي، تواصل الجهات التنظيمية قيادة هذا التحول؛ حيث يفرض إطار تنظيم "أسواق الأصول الرقمية" (MiCA) الصادر عن الاتحاد الأوروبي (اللائحة رقم 1114/2023) معايير صارمة للأوراق المالية المرمزة.⁴ وفي سنغافورة، منحت سلطة النقد الضوء الأخضر لمنصات الأصول الحقيقية عبر مبادرة "مشروع غارديان".⁵ كما أرسى قانون تقنية السجلات الموزعة (DLT Act) في سويسرا ركائز اليقين القانوني للأصول المرمزة ومنصات التداول، مما ضمن تطبيق القواعد التنظيمية نفسها على الرموز المسجلة في السجلات الموزعة كما هو الحال مع الأصول التقليدية.⁶

وتسعى دول مجلس التعاون الخليجي لترسيخ مكانتها كوجهة رائدة للتقنيات المالية. فقد استحدثت سوق أبوظبي العالمي ومركز دبي المالي العالمي قواعد خاصة بالحفظ الرقمي، مما أتاح إطلاق صناديق عقارية مرمزة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وفي قطر، تهدف مبادرة "مختبر الأصول الرقمية" التابعة لمركز قطر للمال إلى تعزيز الابتكار والبحث في مجال تقنية السجلات الموزعة، حيث يضع "إطار الأصول الرقمية لعام 2024" لمركز قطر للمال الأسس القانونية والتنظيمية لهذه الأصول.⁷ وفي المملكة العربية السعودية، أطلق البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية بيئات تجريبية تشريعية (Regulatory Sandboxes) لاختبار منتجات وخدمات مبتكرة وتطويرها. وتعكس هذه التطورات نموًا متسارعًا في سوق الأصول المرمزة وتوجهاً استراتيجيًا من الجهات الرقابية نحو تبني واعتماد الترميز كركيزة أساسية لمستقبل القطاع المالي.

ترميز الأصول إعادة تعريف مستقبل إدارة الثروات



¹ تقرير ماكنزي

² <https://app.rwa.xyz>، تنويه: تضمن صناديق بديلة مؤسسية واستراتيجيات مُدارة بنهج نشط

³ معهد المحللين الماليين المعتمدين

⁴ ESMA

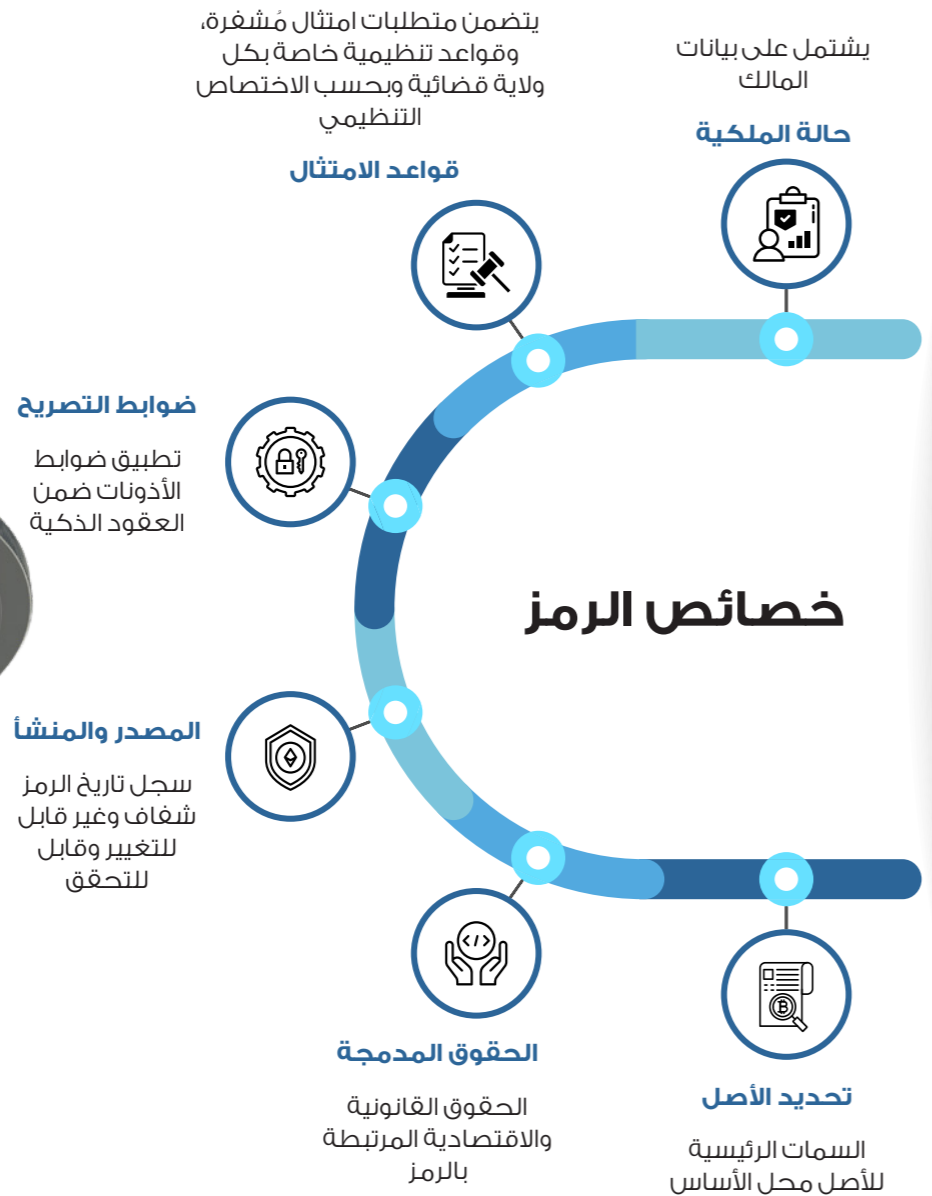
⁵ هيئة النقد - سنغافورة

⁶ الأمانة العامة للتمويل الدولي (SIF)

⁷ مركز قطر للمال

بعد سلسلة من العثرات الأولية، بدأت الأصول المالية المرزمة في الانتقال من مرحلة التجارب والاختبارات الأولية إلى مرحلة التطبيق واسع النطاق، وتشير التحليلات الراهنة إلى أن القيمة السوقية للأصول المرزمة قد تقترب من 2 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2030، وهذا الرقم يستثنى العملات المشفرة (مثل البيتكوين) والعملات المستقرة (مثل "تيزر"). وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يشهد القطاع المؤسسي أسرع معدلات التبنّي ضمن فئات محددة من الأصول، وهي النقد والودائع، والسندات والأوراق المالية المتداولة في البورصة، والصناديق الاستثمارية المشتركة والصناديق المتداولة، والقروض وأدوات التوريق. ويعود هذا التوجه إلى الملاءمة العالية لهذه الأصول لخصائص تقنية "البلوكتشين"، والتي تضمن تعزيز الكفاءة التشغيلية، وتحقيق التكامل السلس بين الأنظمة المالية.¹⁰

هيكلية رموز الأصول ودلالاتها

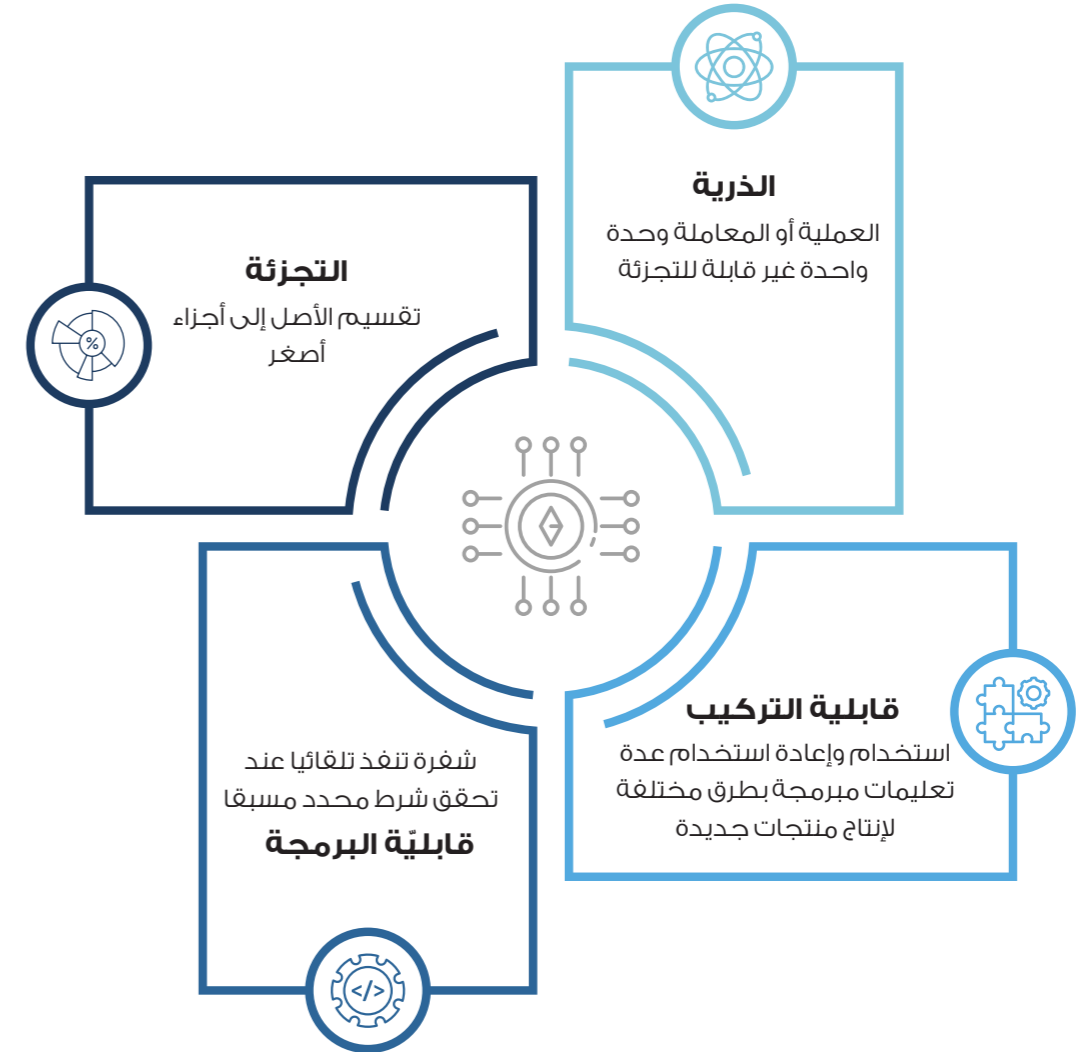


2 مقدمة عن ترميز الأصول

مدخل تمهيدي إلى ترميز الأصول

تُشير عملية ترميز الأصول (Asset Tokenization) إلى تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول رقمية من خلال تحويل حقوق ملكيتها إلى رموز رقمية (Tokens) يمكن تسجيلها وإدارتها وتداولها ونقل ملكيتها عبر تقنية "البلوكتشين".⁸ وتمثل هذه الرموز حصص ملكية موثقة في الأصل الأساسي، كما تتيح نماذج أكثر كفاءة ومرنة وقابلة للبرمجة في إدارة الأصول.

أما البلوكتشين (Blockchain) أو "سلسلة الكتل"، فهي سجل مشترك وغير قابل للتعديل عبر شبكة من الحواسيب،⁹ يقوم بتوثيق كافة تفاصيل المعاملات، مثل نوع الأصل والتغييرات في الملكية وغيرها، ويتم تخزين هذه البيانات على أنظمة متعددة داخل الشبكة. وتضفي هذه الآلية على النظام طابع اللامركزية (لا يوجد مصدر مركزي واحد للبيانات)، والأمان (استنادًا إلى بروتوكولات التشفير المستخدمة في البلوكتشين)، والشفافية (إذ يتاح لكافة الأطراف على الشبكة الاطلاع على المعاملات المنفذة)، وهي الخصائص التي تجعل من عملية الترميز أمرًا ممكنًا. وعادة ما تهدف عملية الترميز إلى تحقيق واحدة أو أكثر من المزايا التالية:



المعايير العالمية وأطر عمل الترميز

مع تحول ترميز الأصول إلى توجه رئيسي، تبرز الحاجة الملحة إلى أطر عمل موحدة ومقبولة عالمياً؛ حيث تعد هذه المعايير ضرورية للحد من تجزئة السوق، وتحديد الأطر القانونية بدقة، وضمان بيئات تشغيلية ببنية بين شبكات البلوكتشين والأنظمة الرقابية. وفي هذا الصدد، قامت عدة جهات رائدة في القطاع بتطوير أطر عمل هيكلية تحدد آليات إدارة وحوكمة الرموز الرقمية، ومن أبرزها:



مبادرة التقييس الصادرة عن المنظمة الدولية للمعايير (ISO) والمتعلقة بتقنيات البلوكتشين وسجلات البيانات الموزعة.¹³

المواصفة ISO/TC 307



طوره تحالف "إنتروروك" (IWA)، وهو إطار عمل مفتوح المصدر مخصص لتعريف الرموز وتصنيفها.¹²

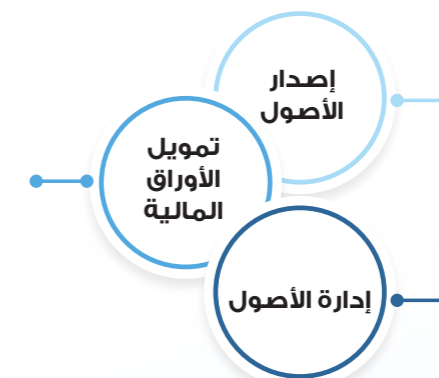
إطار تصنيف الرموز (TTF)

أنواع ترميز الأصول الشائعة

حالات استخدام ترميز الأصول

يتضمن إصدار الأصول إنشاء أدوات مالية مرمزة عبر فئات أصول مختلفة، مثل الأسهم العامة، وأدوات الدخل الثابت (السيادية، والشركات، والبلديات)، والاستثمارات البديلة (الأسهم الخاصة، والدين الخاص، والسلع).

تنقسم الصناديق المرمزة إلى هيكليين رئيسيين: الصناديق المدارة بالكامل عبر سلسلة الكتل (On-Chain) والتي تدير دورة حياة الصندوق بالكامل تقنياً، والصناديق المرمزة خارج سلسلة الكتل (Off-Chain) والتي تمثل صناديق حقيقية، مثل الصناديق المتداولة (ETFs)، في صورة رموز رقمية.¹⁴



يشمل التمويل قصير الأجل، مثل اتفاقيات إعادة الشراء (Repo) وإقراض الأوراق المالية، حيث تُستخدم السندات والنقد والأسهم كضمانات.

3 السوق العالمي

أنماط التطبيق عالمياً (2025)

التصنيف	الدولة	المنطقة	درجة المؤشر*
1	سنغافورة	وسط وجنوب شرق آسيا وأوقيانوسيا	7.5
2	الولايات المتحدة الأمريكية	أمريكا الشمالية والوسطى	7.3
3	ليتوانيا	أوروبا الشرقية	6.3
4	سويسرا	أوروبا الغربية	6.0
5	الإمارات العربية المتحدة	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	6.0
6	أيرلندا	أوروبا الغربية	6.0
7	كندا	أمريكا الشمالية والوسطى	5.9
8	هولندا	أوروبا الغربية	5.7
9	فيتنام	وسط وجنوب شرق آسيا وأوقيانوسيا	5.6
10	هونغ كونغ	شرق آسيا	5.5

المصدر: ByBit - تصنيفات العملات المشفرة العالمية 2025؛ *تنبؤ: المجموع من 10

سنغافورة (المرتبة الأولى عالمياً، مؤشر 7.5)

- معدلات انتشار استثنائية: تُسجل سنغافورة مستويات مرتفعة جداً في تبني المستخدمين، حيث يمتلك أكثر من 11% من السكان أصولاً مشفرة (وتشير تقارير حديثة لعام 2025 إلى وصول هذه النسبة لنحو 24.4% بين مستخدمي الإنترنت).
- تبنُّ ثقافي: أصبحت الأصول الرقمية جزءاً من الثقافة المالية والممارسات اليومية في المجتمع.
- بيئة تشريعية محفزة: طبقت سلطة النقد السنغافورية لوائح تنظيمية تدعم الابتكار، مما جعلها وجهة جاذبة لكبرى منصات التداول والشركات العالمية لتأسيس مقراتها الإقليمية والدولية في البلاد.

سويسرا (المرتبة الرابعة، بمؤشر 6.0)

- أعلى مستويات الانتشار الثقافي مع وضوح تنظيمي راسخ طويل الأمد.
- يُجسد "وادي العملات المشفرة" (Crypto Valley) في مقاطعة "زوغ" التزام الدولة بأطر سياساتية قائمة على الابتكار.
- تزايد مستويات التكامل ضمن المؤسسات المصرفية السويسرية.

دولة الإمارات العربية المتحدة (المرتبة الخامسة، بمؤشر 6.0)

- المركز الرائد للأصول المشفرة في المنطقة، مع ارتفاع معدلات انتشار المستخدمين وحضور ثقافي قوي لهذه الأصول.
- نجحت سلطة تنظيم الأصول الافتراضية (VARA) في دبي في استقطاب منصات التداول العالمية وأبرز المواهب في هذا القطاع.
- ساهم الاستخدام الواسع النطاق لغرض التحويلات المالية في إضافة بُعد نفعي وعملي عزز من وتيرة تبني هذه التقنيات.

المصدر: ByBit - تصنيفات العملات المشفرة العالمية 2025

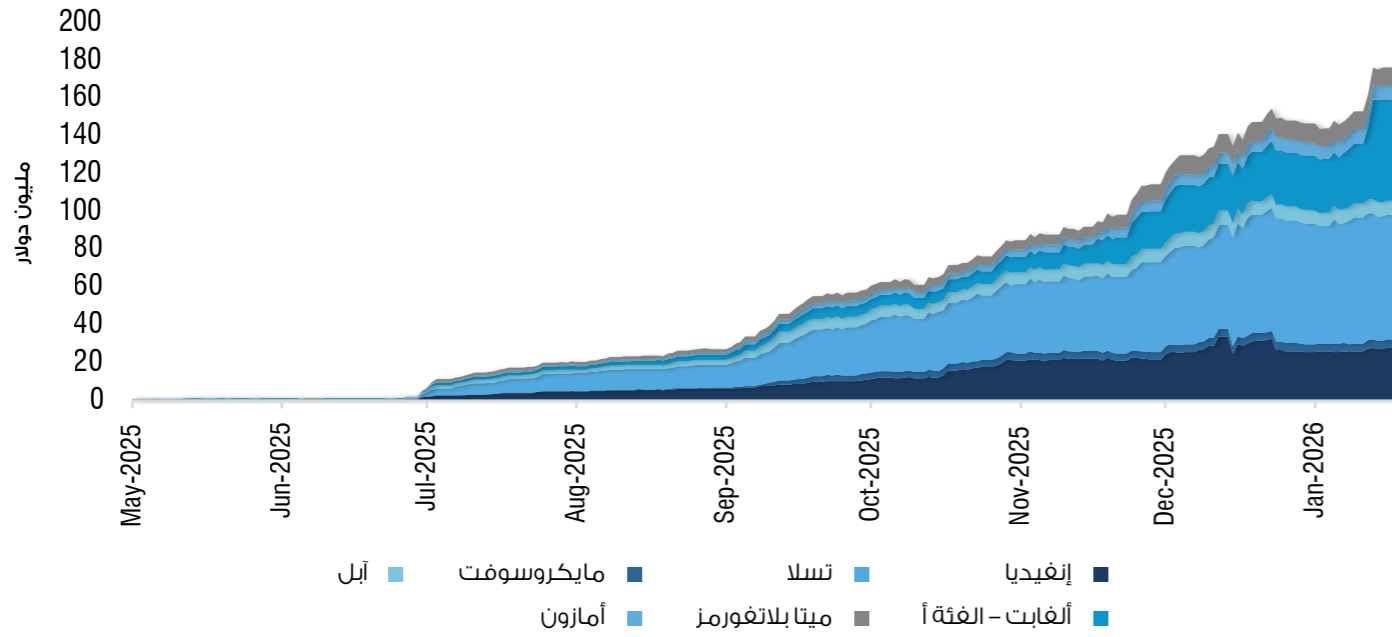
شهدت سندات الخزانة الأمريكية نموًا سنويًا مركبًا بنسبة 202.9% في الفترة من 2022 إلى 2025، حيث نمت من 0.1 مليار دولار أمريكي إلى 8.8 مليار دولار أمريكي خلال تلك الفترة.

وتشكل سندات الخزانة الأمريكية الرمزية (BUIDL) من BlackRock أكبر صندوق، حيث تبلغ أصوله 1.7 مليار دولار أمريكي، يليه صندوق USYC من Circle Internet Financial، الذي تبلغ أصوله 1.5 مليار دولار أمريكي.¹⁵

الأسهم المدرجة

تصدر شركة "إكسودوس موفمنت" (Exodus Movement Inc)، وهي شركة تقنية مالية متخصصة في البلوكتشين والأصول الرقمية، قائمة الشركات من حيث الاستحواذ على الحصة الأكبر من قيمة الأسهم المرمزة؛ كما تعد أول شركة تطرح اكتتابًا عامًا للأسهم العادية مخصصًا حصريًا للأصول المشفرة في عام 2021.¹⁶

M7 أسهم مرمزة



المصدر: RWA.xyz، في 19 يناير 2026

ومن بين أسهم الشركات السبع الكبرى،¹⁷ بلغت قيمة الأسهم المرمزة لشركة "تسلا" 65.8 مليون دولار أمريكي (أي ما يعادل 37.4% من إجمالي قيمة الأسهم المرمزة لهذه المجموعة)، تليها شركة "ألفابت" (جوجل) بقيمة 53.5 مليون دولار أمريكي (30.4%)، ثم شركة "إيفيديا" بقيمة 27.9 مليون دولار أمريكي (15.8%). وتشكل هذه الشركات السبع معًا ما قيمته 176.2 مليون دولار أمريكي من الأسهم المرمزة، وهو ما يمثل 21.1% من إجمالي سوق الأسهم المرمزة عالميًا.¹⁸

وتواصل وتيرة الترميز تقدمها بثبات، وسط توقعات بتسارع أوسع نطاقًا مع تعزيز "تأثير الشبكة" عبر الأسواق المالية. واستنادًا إلى الخصائص الجوهرية والجدوى التنظيمية والتقنية الراهنة، تُعد عدة فئات من الأصول مهيأة لتحقيق تبني واسع النطاق في مرحلة مبكرة، وهو ما يُعرف بتجاوز القيمة السوقية المرمزة لعتبة 100 مليار دولار أمريكي بحلول نهاية العقد (2030).

¹⁵ في 19 يناير 2026

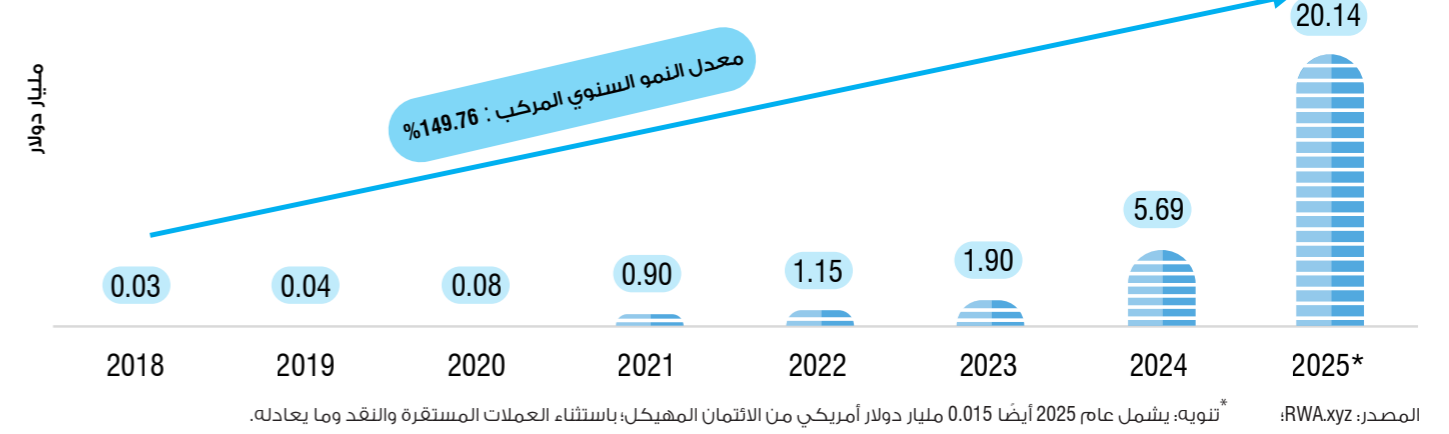
¹⁶ Exodus

¹⁷ تضم أسهم "العظماء السبعة" شركات "أبل" و"أمازون" و"ألفابت" و"ميتا بلاتفورمز" و"مايكروسوفت" و"إيفيديا" و"تسلا"

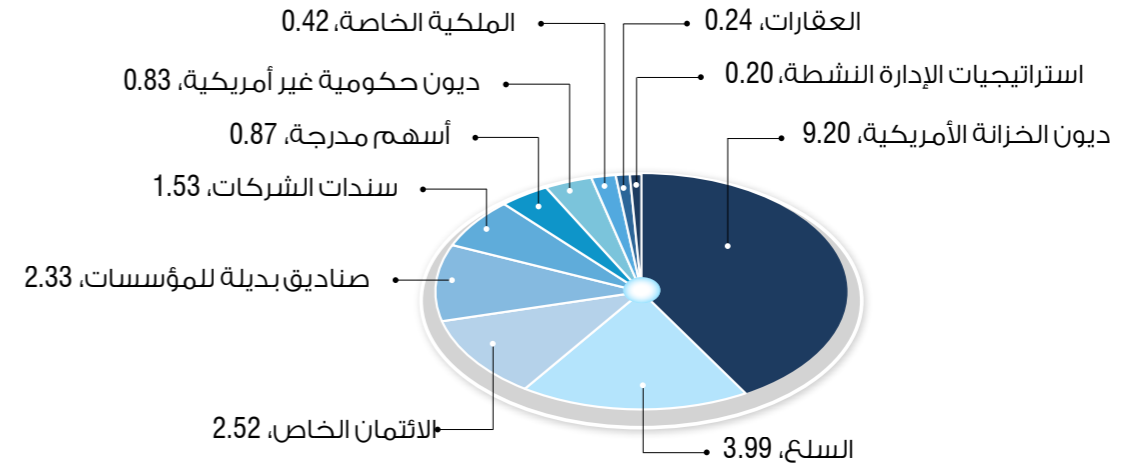
¹⁸ في 19 يناير 2026، بما في ذلك صناديق ETF

وصل حجم الأصول الحقيقية المرمزة عالميًا إلى 20.14 مليار دولار أمريكي في عام 2025 (باستثناء العملات المستقرة والنقد وما يعادله)، محققًا معدل نمو سنوي مركب 149.8% منذ عام 2018.

إجمالي قيمة الأصول الحقيقية



التوزيع الإجمالي للأصول الحقيقية بحسب الفئات (بمليار دولار أمريكي)

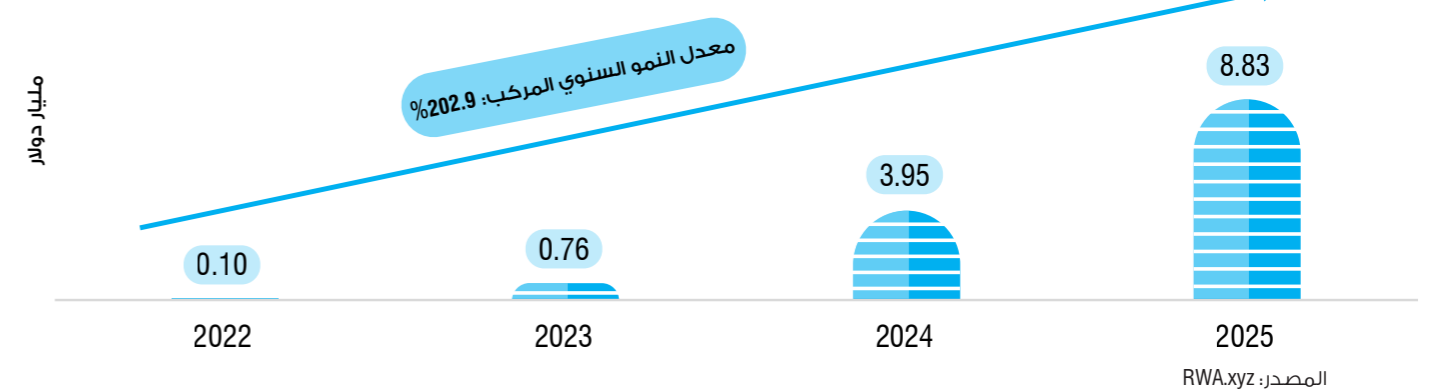


المصدر: RWA.xyz؛ في 20 يناير 2026. يشمل أيضًا العقارات (0.24 مليار دولار أمريكي) والاستراتيجيات المدارة بنشاط (0.20 مليار دولار أمريكي)؛ لا يشمل العملات المستقرة والنقد وما يعادله.

تشكل سندات الخزانة الأمريكية 41.6% (9.2 مليار دولار أمريكي) من إجمالي الأصول الحقيقية المرمزة، تليها السلع بنسبة 18.0% (4.0 مليار دولار أمريكي) والائتمان الخاص بنسبة 11.4% (2.5 مليار دولار أمريكي).

سندات الخزانة الأمريكية

قيمة سندات الخزانة الأمريكية المرمزة



التنظيمات العالمية التي توجه عملية ترميز الأصول

الوصف	الوضع التنظيمي	الدولة / المنطقة
إطار تنظيمي شامل للأصول المشفرة. تُجري بعض الدول تجارب وطنية (مثل نظام التجربة الفرنسي لتقنية السجلات الموزعة) لاختبار تطبيقات ترميز أسواق رأس المال.	لائحة الاتحاد الأوروبي للأسواق في الأصول المشفرة	منطقة اليورو
تعهدت هيئة السلوك المالي بدعم ترميز الصناديق ضمن استراتيجيتها للفترة 2020-2025، مع إطلاق تجارب أولية على مستوى القطاع.	لا يوجد إطار تنظيمي متكامل	المملكة المتحدة
تسارع التوجه نحو أطر تنظيمية داعمة للأصول الرقمية، بما يشمل قانون GENIUS الخاص بالعملات المستقرة، وأوامر تنفيذية تتعلق بالبيبتكوين واحتياطات الأصول الرقمية، والتقدم في قانون CLARITY، والسماح بإدراج الأصول الرقمية ضمن خطط التقاعد 401(k).	لا يوجد إطار تنظيمي موحد	الولايات المتحدة
استمرار القيود الصارمة على العملات المشفرة، مع وجود هامش محدود لتطبيقات ترميز الأصول الحقيقية عبر شبكات سجلات موزعة خاصة أو مُصَرَّح بها.	لا يوجد إطار لترميز الأصول	الصين
تتبنى موقفاً منفتحاً وشاملاً تجاه ترميز الأصول، مع إمكانية التوسع نحو البر الرئيسي الصيني رهنا بنتائج التجارب التنظيمية.	بيئة اختبار وخارطة تنظيمية جديدة للأصول الرقمية	هونغ كونغ
اعتماد نهج مزدوج يشمل تنظيم رموز الدفع الرقمية للاستخدام الاستهلاكي، وفي الوقت ذاته دعم ترميز الأصول المؤسسية عبر مبادرات مثل Project Guardian.	قانون خدمات الدفع وقانون الأوراق المالية والعقود الآجلة	سنغافورة
الاعتراف القانوني بالرموز الأمنية منذ عام 2020، وإخضاعها لمتطلبات التسجيل والإفصاح ذاتها المطبقة على الأوراق المالية التقليدية.	قانون الأدوات المالية والبورصات	اليابان

المصدر: المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، البنك الألماني تنويه: (K) هو خطة ادخار تقاعدية مدعومة من قبل صاحب العمل وتتمتع بمزايا ضريبية في الولايات المتحدة الأمريكية.









وبحلول عام 2030، تشير التوقعات إلى أن إجمالي القيمة السوقية للأصول المرمزة ضمن هذه الفئات (باستثناء العملات المشفرة والعملات المستقرة) سيصل إلى 2 تريليون دولار أمريكي، مدفوعاً بشكل أساسي بالأدوات المالية المذكورة أعلاه. وضمن سيناريوهات بديلة، تتراوح التقديرات بين تريليون دولار أمريكي في السيناريو المتشائم، لتصل إلى نحو 4 تريليونات دولار أمريكي في السيناريو المتفائل. وقد جرى استبعاد العملات المستقرة عمداً من هذه التوقعات، بما في ذلك الودائع المرمزة، والعملات المستقرة الخاصة بالجملة، والعملات الرقمية للبنوك المركزية، وذلك لتجنب الازدواجية في الحساب، نظراً لأن هذه الأدوات تمثل عادةً الشق النقدي لتسوية المعاملات المرتبطة بالأصول المرمزة.¹⁹

يعتمد النطاق المحتمل لاعتماد الترميز على عوامل متعددة

التبني المتسارع	السيناريو الأساسي	التبني البطيء	حجم السوق بحلول 2030
نحو 3.8 تريليون دولار أمريكي	نحو 1.9 تريليون دولار أمريكي	نحو 0.8 تريليون دولار أمريكي	حجم السوق بحلول 2030
أطر تنظيمية مرنة وميسرة	توجد تباينات إقليمية، إلا أن الوضوح التنظيمي في تزايد	تظل التحديات التنظيمية مرتفعة	التنظيم
تصل البنية التحتية والعوامل المؤسسية، وتتوفر على نطاق واسع	تصل البنية التحتية إلى مستوى نضج كافٍ، وتبدأ العوامل الممكنة بالظهور	بنية تحتية غير كافية لدعم الترميز، مع غياب العوامل الممكنة (مثل العملات المستقرة المؤسسية)	البنية التحتية وعوامل التمكين
يتم تجاوز مشكلة الانطلاق الأولي عبر تعاون واسع على مستوى القطاع	يتم ترميز بعض الأصول على نطاق واسع يدفع من اللاعبين الكبار	غياب حلول لمشكلة الانطلاق الأولي يحد من الطلب على الترميز	حجم طلب السوق
عدم وقوع حوادث أمنية جسيمة أو مخاطر نظامية	حوادث أمنية أو مخاطر نظامية محدودة	وقوع حدث مخاطرة نظامية يثني عن التبني	المخاطر والسمعة

المصدر: ماكليز أند كومباني

أهم الشركات والمؤسسات العالمية

الخدمات / المنتجات الرئيسية	دولة المقر الرئيسي	الشركة
بنية تحتية عالمية للتسوية قائمة على تقنية البلوك تشين موجهة للبنوك، تتيح المدفوعات العابرة للحدود بشكل فوري وعلى مدار الساعة، مع تنفيذ فوري لعمليات المقاصة والتسوية.	سنغافورة	
منصة لإدارة دورة حياة الأصول الرقمية والمُرمّزة.	بلجيكا	
حلول قائمة على البلوك تشين تشمل ترميز الأصول (Kinexys Digital Assets) وإدارة تدفقات الصناديق (Kinexys Fund Flow).	الولايات المتحدة	
منصة ترميز متوافقة تنظيمياً (Trust Stack) توفر البنية التحتية وخدمات تمكين المُصدرين لتحديث أسواق الأصول الحقيقية.	برمودا	
منصة بلوك تشين تهدف إلى إنشاء أنظمة متعددة السلاسل متوافقة مع منظومة إيثيريوم.	سويسرا	
منصة لإدارة الأصول الرقمية، وترميز الأصول الحقيقية، وتمكين تداول الرموز الرقمية.	سويسرا	
تقوم بترميز الأصول الحقيقية مثل سندات الخزنة الأمريكية والأسهم، وتهدف إلى إتاحة منتجات مالية مؤسسية عالية الجودة عبر سلاسل البلوك تشين.	الولايات المتحدة	
منصة لترميز الأصول الحقيقية، متخصصة في ترميز الأسهم (xStocks) والصناديق المتداولة في البورصة.	سويسرا	
منصة تداول أصول مشفرة تتيح تداول الأسهم المُرمّزة والعقود المستقبلية والصناديق المتداولة، وتمتلك شركة Backed Finance (AG xStocks).	الولايات المتحدة	

المصادر: Partior, SettleMint, Kinexys, Polygon, Taurus HQ, Ondo Finance, Backed Finance, Kraken.

التحديات التنظيمية

لا يوجد إطار تنظيمي دولي موحد للأصول الرقمية، وخاصة الرموز الأمنية، مما يؤدي إلى عدم اتساق المعاملة عبر الولايات القضائية.

لا تتطابق اللوائح التنظيمية التقليدية للأوراق المالية تماماً مع الأدوات الرقمية، مما يخلق غموضاً في الامتثال للمكونات داخل السلسلة مقابل المكونات خارج السلسلة.

تشمل الفجوات الرئيسية في التوحيد القياسي العالمي ما يلي: الأدوار والمسؤوليات، ومعايير الرموز، وقواعد التسوية النقدية، وإرشادات التشغيل البيئي عبر السلاسل.

عدم وجود معايير عالمية واضحة ومتناسقة

لا تزال معايير الصناعة في مرحلة مبكرة، ولم تحدد العديد من الولايات القضائية مسارات واضحة للامتثال. وستحتاج معايير الرموز المستقبلية إلى التوافق مع أطر عمل مثل:

تنظيم أسواق الأصول المشفرة MiCA / MiCAR في منطقة اليورو (تنظيم إصدار الرموز، وإساءة استخدام السوق، ومزودي الخدمات).

معايير الرموز الأمنية في المراحل المبكرة

قد تكون بعض الصناديق أو المحافظ الاستثمارية الرقمية مؤهلة قانوناً كخطط استثمار جماعي، مما يتطلب ترخيصاً أكثر صرامة.

تزيد عدم اليقين التنظيمي من تعقيد: ملاءمة المستثمر، متطلبات الإفصاح، التزامات الحفظ

غموض التصنيف والترخيص

تفتقر العديد من البلدان إلى أمناء حفظ أصول رقمية مؤهلين. لا تزال بعض الأنظمة القانونية لا تعترف بالملكية على السلسلة باعتبارها قابلة للتنفيذ قانوناً، مما يتطلب حلولاً بديلة مثل: الكيانات ذات الأغراض الخاصة والعقود القانونية خارج السلسلة التي تكرر حقوق الرموز المميزة

وهذا يقوض حماية المستثمرين ووضوح المسؤولية وقابلية تنفيذ الملكية الرقمية في النزاعات

الوصاية والملكية القانونية وحقوق الملكية

تفيد القواعد المتباينة عبر الولايات القضائية نقل الأصول الرقمية، والضمانات، ومشاركة المستثمرين الأجانب.

تتطلب قاعدة السفر أن تراقب المعاملات بيانات تعريف المرسل والمستلم، مما يعقد عمليات النقل عبر السلاسل.

قيود التداول عبر الحدود

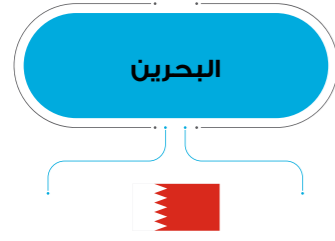
تتعارض المخاوف المتعلقة بتخزين البيانات الشخصية على السلسلة مع:

اللائحة العامة لحماية البيانات "الحق في النسيان"

تكشف سلاسل الكتل العامة عن عناوين المحافظ؛ ويؤدي استخدامها/التقليب إلى تعقيد الامتثال لمعايير مكافحة غسل الأموال.

تنظيمات حماية البيانات والخصوصية

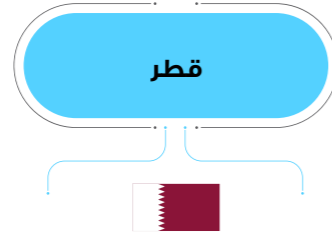
التحول الرقمي وسياسات البلوك تشين - التطورات التنظيمية



« عدلت البحرين المرسوم بقانون رقم (4) في عام 2021 لتوسيع تعريف "الأموال" ليشمل العملات الرقمية والأصول الافتراضية، مما أضع كافة الأنشطة المتعلقة بالأصول المشفرة لنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البحرين.

« أصدر مصرف البحرين المركزي وحدة الأصول المشفرة" في عام 2019، وقام لاحقًا بتوسيعها في عام 2023 لتغطي عروض الرموز الرقمية، وأنشطة الترخيص الأوسع، والمتطلبات المعززة للحكومة، والأمن السيبراني، وإدارة المخاطر، والحفظ الأمين، والرقابة على سلوكيات السوق.

« يعترف دليل ضريبة القيمة المضافة الصادر عن الجهاز الوطني للإيرادات (الساري منذ يناير 2022) بأربع فئات من الرموز: رموز الدفع، والرموز النفعية، ورموز الأصول، والرموز الهجينة، كما يضع قواعد محددة لرموز الدفع.



« أرسى إطار عمل الأصول الرقمية لعام 2024 في مركز قطر للمال إطارًا شاملًا يحكم دورة حياة الأصول الرقمية داخل المركز. ويمنح هذا الإطار اعترافًا قانونيًا بالرموز الرقمية، مما يعطيها نفس الحقوق القانونية التي تتمتع بها الأصول الأساسية المرتبطة بها.

« أطلق مركز قطر للمال أيضًا "مختبر الأصول الرقمية" في عام 2023، وهو منصة ابتكار وطنية تهدف إلى تسريع منظومة الأصول الرقمية في قطر. ويُعد هذا المختبر جزءًا من استراتيجية قطر الأوسع ضمن رؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية التقنية المالية الخاصة بمصرف قطر المركزي.

« يوفر المختبر بيئة مهيكلية يمكن للشركات الناشئة، وشركات التقنية المالية، والمؤسسات المالية، وشركاء التقنية العالميين من خلالها إجراء تجارب على ترميز الأصول، والبنية التحتية للأصول الرقمية، وتطبيقات تقنية السجلات الموزعة المتقدمة.



« أدخل سوق أبوظبي العالمي إطارًا تنظيميًا متعلقًا بالأصول الرقمية في عام 2020، لتصبح هيئة تنظيم الخدمات المالية أول جهة رقابية على مستوى العالم تضع تشريعات لمنصات تداول الأصول الافتراضية.

« تم إدخال لوائح مؤسسات تقنية السجلات الموزعة في سوق أبوظبي العالمي في عام 2023، مما أرسى معيارًا عالميًا لتوفير هيكل قانوني لتقنيات البلوك تشين، والمنظمات اللامركزية المستقلة، وكيانات الويب 3

« في مايو 2025، استحدثت سلطة تنظيم الأصول الافتراضية في دبي قواعد محدثة للمصدرين والبورصات التي تتعامل في الأصول العقارية المرزومة. وفي الوقت ذاته، أطلقت دائرة الأراضي والأموال في دبي، بالتعاون مع مصرف الإمارات المركزي ومؤسسة دبي للمستقبل، منصة لشراء الأصول العقارية المرزومة.

« تم توقيع صفقة بلوك تشين بقيمة 3 مليارات دولار أمريكي بين مجموعة "مالتى بانك" وشركة "ماج" وشركة "مافريك" لترميز مشروعات عقارية فائزة.

المصدر: سوق أبوظبي العالمي، سلطة تنظيم الأصول الافتراضية، دائرة الأراضي والأموال في دبي، مجموعة مالتى بانك²⁷، مركز قطر للمال²⁸، مختبر الأصول الرقمية لمركز قطر للمال²⁹، مصرف البحرين المركزي، مكتبة الكونغرس الأمريكية³⁰

MultiBank Group²⁷
مركز قطر للمال²⁸
QFC Digital Assets Lab²⁹
US Library of Congress³⁰

4 سيناريو ترميز الأصول في دول الخليج

تبرز دولة الإمارات العربية المتحدة كأكثر "مبتكر للترميز الهجين" تقدمًا في المنطقة، حيث رسخت مكانتها استراتيجيًا كمركز عالمي للتسويات العابرة للحدود، والمشاريع التجريبية للترميز، وأنشطة تبادل الأصول الافتراضية المنظمة، وابتلالها المرتبة الخامسة عالميًا في تبني العملات المشفرة،²¹ تؤكد دولة الإمارات دورها كركيزة أساسية لمبادرات ترميز الأصول وأنظمة التسوية، وتعمل كجسر ناشئ يربط بين آسيا وأوروبا وأفريقيا ضمن ممرات التمويل المرزومة. وبالتوازي مع دولة الإمارات، تخطو أسواق أخرى في المنطقة خطوات ثابتة؛ حيث تعمل المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر على تعزيز بنية تحتية وأنظمة تراخيص قوية لدعم تطوير سوق الأصول الرقمية.

أصبح ترميز العقارات أحد أكثر تطبيقات الترميز وضوحًا وتطورًا في دول مجلس التعاون الخليجي. وتعمل الجهات التنظيمية في الإمارات والسعودية وقطر بنشاط على تطوير أطر تسمح بالملكية الجزئية للممتلكات عبر الرموز الرقمية، مما يعكس توجهًا مؤسسيًا لتحديث نماذج الاستثمار العقاري وتوسيع الوصول إلى أصول كانت تتسم بضعف السيولة. وقد وضعت دبي معيارًا إقليميًا بإطلاق مبادرة للمستثمرين شراء حصص جزئية في العقارات (بدءًا من 2,000 درهم)، مع دمج الصكوك الرقمية مباشرة في سجلات الأراضي الرسمية عبر منصات مثل (Prycco Mint). وفي يونيو 2025، أنمت المملكة العربية السعودية أول عملية ترميز عقاري لصك ملكية وتداوله بنجاح بين الشركة الوطنية للإسكان ومستثمرين تحت إشراف الهيئة العامة للعقار.²² ²³ ²⁴ كما أطلقت المملكة بنية تحتية وطنية لترميز العقارات ونقل الملكية الرقمية.²⁵ مع التخطيط لنشر المواصفات الفنية للمعايير مطلع عام 2026، وفي دولة قطر، أسس مركز قطر للمال مختبر الأصول الرقمية (Digital Assets Lab) لتعزيز تجارب "إثبات المفهوم" وقيمة الاستخدام في حالات ترميز الأصول، مع إطلاق إطار عمل تنظيمي شامل للأصول الرقمية في عام 2024.²⁶

21 تصنيف ByBit - World Crypto Rankings 2025
22 Pinsent Masons
23 dropprWA
24 Entrepreneur Middle East
25 SettleMint
26 مركز قطر للمال

5 | ترميز الأصول في المملكة العربية السعودية

مواكبة أهداف رؤية المملكة 2030

تتمثل رؤية المملكة 2030 في ترسيخ مكانة المملكة كقوة استثمارية عالمية، مع تنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط. وتهدف استراتيجية التقنية المالية³¹ إلى تعزيز النمو السريع لهذا القطاع من خلال التركيز على التطورات التنظيمية، والتحول الرقمي، والاستثمار في البنية التحتية المالية. وفي هذا السياق، يتوافق ترميز الأصول تماماً مع هذه الاستراتيجية من خلال دفع عجلة الابتكار وجذب الاستثمارات الأجنبية.

مزايا ترميز الأصول في السعودية

إتاحة فرص جديدة في السوق



دعم الابتكار التقني

جذب الاستثمار الأجنبي في المشاريع الضخمة

القطاعات السعودية الرئيسية المناسبة لنشاط ترميز الأصول:



الشركات الناشئة في المنطقة

الشركة	المقر	الخدمات / المنتجات الرئيسية
Falcon Nest Labs	قطر	خدمات استشارية ووضع استراتيجيات متخصصة في تقنيات السجلات الرقمية الموزعة.
رابع RabeH	المملكة العربية السعودية	ترميز الأصول الحقيقية إلى رموز رقمية متوافقة مع متطلبات هيئة السوق المالية وهيئة العقار، وقابلة للتداول عبر منصة "رابع".
مدالك MADAK	المملكة العربية السعودية	تمكين الاستثمار الجزئي في الأصول العقارية.
PropTech	قطر	ترميز الأصول العقارية باستخدام تقنية البلوك تشين، مع إتاحة فرص استثمار جزئي.
tokinvest	الإمارات العربية المتحدة	وسيط وتاجر أصول افتراضية مرخص في دولة الإمارات، ومنصة منظمة لتداول الأصول الحقيقية.
PRYP COMINT	الإمارات العربية المتحدة	منصة مرخصة من هيئة تنظيم الأصول الافتراضية لتداول واستثمار العقارات المرمنة، تتيح الاستثمار في عقارات دبي ابتداءً من 2,000 درهم إماراتي.
Ctrl Alt	الإمارات العربية المتحدة	منصة بنية تحتية لترميز الأصول موجهة للمؤسسات المالية والجهات الحكومية، لتمكين الاستثمار في الأصول الحقيقية المرمنة.

المصدر: Falcon Nest Labs, RabeH, MADAK, PropTech, Tokinvest, Prypc Mint, Ctrl Alt



المستجدات

أول عملية ترميز عقاري في المملكة العربية السعودية:

في يونيو 2025، تمت أول عملية ترميز عقاري في المملكة العربية السعودية. نُفذ هذا المشروع التجريبي من خلال شراكة بين شركة droppRWA وشركة رافال العقارية، حيث أتاح الملكية المجزأة للعقارات ذات القيمة العالية، مما مكن المواطنين من الاستثمار بمبالغ تبدأ من ريبالات قليلة فقط. ويدعم هذا المشروع بشكل مباشر أهداف رؤية المملكة 2030 المتعلقة بالشمول المالي والتحول الرقمي.

السعودية تُؤسس مركز تميز لترميز الأصول الحقيقية:

في يناير 2026، أسست المملكة العربية السعودية أول مركز تميز لترميز الأصول الحقيقية، والذي أطلقته شركة Open World Ltd في مدينة الخبر. يهدف المركز إلى تسريع الابتكار في الأصول الرقمية المتوافقة مع الأنظمة بما يتماشى مع رؤية المملكة 2030. كما تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز وصول المملكة إلى أسواق رأس المال العالمية مع الالتزام بمتطلبات إقامة البيانات والأمن التي حددها البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية. ومن المتوقع أن تبدأ المشاريع التجريبية الأولى في منتصف عام 2026.

إطلاق بنية تحتية وطنية لترميز العقارات ونقل الملكية الرقمية

بموجب هذه الخطوة، تصبح المملكة العربية السعودية أول دولة في العالم تنفذ بنية تحتية لتقنية البلوكتشين على نطاق وطني مخصصة لتسجيل العقارات، وتجزئة الملكية، ونقلها. وقد اعتمد السجل العقاري التابع للهيئة العامة للعقار على منصة SettleMint لتكون الركيزة الأساسية لهذا السوق الرقمي.

توقيع اتفاقية استراتيجية بين WhiteBIT و"درة الفودة" لتطوير البنية التحتية للأصول المشفرة في السعودية:

في نوفمبر 2025، وقعت منصة WhiteBIT اتفاقية تعاون استراتيجية مع شركة درة الفودة القابضة لدعم توجه المملكة نحو تقنيات البلوكتشين، والتمويل الرقمي، والترميز. وتهدف هذه الشراكة إلى تعزيز ترميز أسواق الأسهم، وتطوير إطار عمل للعملات الرقمية للبنوك المركزية، وإنشاء بنية تحتية وطنية لبيانات الحوسبة وتعددين البلوكتشين.

المصدر: SettleMint³⁵, Entrepreneur Middle East³⁶, WhiteBIT³⁷, BusinessWire³⁸, Nasdaq³⁹

SettleMint³⁵
Entrepreneur Middle East³⁶
WhiteBIT³⁷
BusinessWire³⁸
Nasdaq³⁹

المبادرات التنظيمية والمؤسسية

مشروع "عابر"

أطلق مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والبنك المركزي السعودي مشروع "عابر"، كمبادرة مُبتكرة تعد الأولى من نوعها على مستوى البنوك المركزية العالمية. ويهدف المشروع إلى إثبات مفهوم إصدار عملة رقمية للبنوك المركزية (عملة رقمية للبنوك المركزية للشركات)، وفهمها ودراستها وتقييم جدواها، بهدف تطوير نظم الدفع العابرة للحدود، وتقليل أوقات التحويل والتكاليف بين البنوك، إضافة إلى تجربة الاستخدام المباشر والتطبيق الفعلي للتقنيات، مثل تقنية السجلات الموزعة. تمت تغطية العملة وإصدارها بالكامل، على أن يتم استخدامها من قبل المصرفين والبنوك المشاركة في المبادرة، كوحدة تسوية للمعاملات المصرفية التجارية المحلية والعابرة للحدود بين البلدين.

البنك المركزي السعودي

أطلق البنك المركزي السعودي التجريبية التنظيمية في عام 2018، لتوفير بيئة تتيح لشركات التقنية المالية والبنوك اختبار منتجات مختلفة قبل طرحها للعملاء. وقد تم توسيع هذه البيئة لدعم تجارب الترميز. يدعم إطار العمل اختبار الأصول المرمزة ضمن بيئات خاضعة للرقابة.

هيئة السوق المالية السعودية

تشرف هيئة السوق المالية على الرموز الورقية من خلال مبادرة مختبر التقنية المالية، وذلك عبر منح الموافقات لشركات التقنية المالية لإدارة الأصول العقارية والصناديق الاستثمارية المرمزة (المجزأة).

المصدر: مشروع عابر³²، البنك المركزي السعودي³³، مبادرة مختبر التقنية المالية³⁴

مشروع عابر³²
البنك المركزي السعودي³³
مبادرة مختبر التقنية المالية - هيئة السوق المالية³⁴

منصة مداك - المزايا الرئيسية⁴³

توفر "مداك" عقارات سكنية وتجارية مختارة بعناية في مناطق حيوية عبر المملكة العربية السعودية والإمارات. وتتضمن كل قائمة تفاصيل مالية وقانونية لدعم اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة.

قوائم عقارية
منتقاة ومنمّيزة:دخل إيجاري
شهري:

يحصل المستثمرون على عوائد إيجارية شهرية مستقرة، تُودع مباشرة في محفظة "مداك" الرقمية الخاصة بهم.

يمكن للمستخدمين بيع حصصهم العقارية في أي وقت عبر المنصة، مما يوفر سيولة ومرونة لا تتوفر عادة في الاستثمار العقاري التقليدي.

تخارج مرّن وسهل
عبر بيع الحصص:تجربة رقمية
سلسة:

تقدم "مداك" تجربة رقمية متكاملة، بدءاً من التسجيل والتحقق وصولاً إلى تتبع الاستثمار، وذلك من خلال واجهة تطبيق جوال سهلة الاستخدام.

تخضع جميع العروض الاستثمارية على التطبيق لمبادئ الشريعة الإسلامية، مما يجعلها مناسبة للمستخدمين الباحثين عن منتجات مالية متوافقة مع الضوابط الشرعية.

استثمارات متوافقة
مع الشريعة
الإسلاميةتتبع الأداء
والتقارير المالية:

يمكن للمستثمرين مراقبة أداء أصولهم، وتتبع العوائد، والوصول إلى المعلومات المالية ذات الصلة من خلال لوحة تحكم متكاملة.

نموذج في دائرة الضوء: مداك

مداك MADAK



عن الشركة

"مداك" هي إحدى استثمارات شركة وادي الرياض من خلال صندوق فلات 6 لايز. وهي شركة تقنية مالية سعودية، تعمل على تمكين الأفراد من امتلاك حصص جزئية في عقارات مختارة بعناية في السوق الخليجي، ضمن بيئة منظمة ومرخصة. وهي منصة تجمع بين التقنية المالية والعقارية (Fintech-Proptech)، تتيح للأفراد الاستثمار في العقارات من خلال الملكية المجزأة، مما يجعل الاستثمار العقاري أكثر سهولة وشفافية وأماناً. والمنصة مرخصة من الهيئة العامة للعقار في المملكة العربية السعودية، وتعمل ضمن إطار تنظيمي يهدف إلى إتاحة الاستثمار العقاري للجميع⁴⁰.

تسمح المنصة للمستخدمين بشراء حصص صغيرة في عقارات سكنية وتجارية مدرّة للدخل في جميع أنحاء المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة،⁴¹ بحد أدنى يبدأ من 500 ريال سعودي فقط.⁴² ويتلقى المستثمرون عوائد الإيجار مباشرة عبر التطبيق، مع توفر خيارات مرنة للتخارج من خلال بيع حصصهم المجزأة.



7 الملخص

لم يعد ترميز الأصول مفهوماً تجريبيًا محصوراً في دوائر التقنية المالية، بل بات مؤشراً متقدماً على تحوّل أعمق يشهده النظام المالي العالمي. فالمؤشرات الحالية تظهر نمواً متسارعاً في هذا القطاع، مدعوماً بتطور البنية التقنية، وتراجع الغموض التنظيمي، ودخول مؤسسات مالية كبرى على خط الاستثمار والتشغيل. ووفق التقديرات، يُتوقع أن يشهد العقد المقبل توسعاً كبيراً في تبني الأصول المرمزة، بما قد يغيّر قواعد الكفاءة والشفافية وإمكانية الوصول إلى الأسواق المالية.

وعلى المستوى التنظيمي، يشهد العالم إعادة صياغة شاملة للأطر الحاكمة للأصول الرقمية. فتنفتح السياسات العامة نحو تمكين عمليات ترميز متوافقة وقابلة للتوسع، بدايةً من إطار عمل الأسواق في الأصول المشفرة (MiCA) في الاتحاد الأوروبي، إلى "مشروع غارديان" في سنغافورة، وقانون تقنية السجلات الموزعة في سويسرا، وصولاً إلى الأنظمة المتقدمة التي تطورها دول مجلس التعاون الخليجي. ولا تقتصر أهمية هذه الأطر على التنظيم بحد ذاته، بل تكمن في كونها تضع الأساس لتوحيد المعايير، وبناء شبكات بلوكتشين قابلة للتشغيل البيئي، والاعتراف القانوني بالملكية الرقمية. ومع توسع تبني هذه النماذج، يُتوقع أن يتحول النظام المالي المرمز من بيئة مجزأة إلى بنية أكثر معيارية وشفافية.

في هذا السياق، تبرز المشاركة المؤسسية كعامل حاسم في تسريع هذا التحول. فقد بادرت شركات إدارة أصول عالمية، مثل بلاك روك وفرانكلين تيمبلتون، إلى إطلاق صناديق مرمزة فعلياً، بإجمالي أصول تحت الإدارة يُقدّر حالياً بنحو 2.4 مليار دولار أمريكي. ويعكس هذا التحرك انتقال الترميز من حيز الابتكار النظري إلى أدوات مالية معتمدة، مدعومة بثقة مؤسساتية. كما تعزز التوقعات التي تضع حجم سوق الأصول المرمزة بين 1.9 تريليون و3.8 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2030 فرضية أن ما يجري ليس موجة تهاؤل عابرة، بل تحولاً هيكلياً مدفوعاً بطلب متزايد على أدوات مالية أكثر كفاءة وسرعة وشمولاً.

ومن بين التوجهات الواعدة في مجال الترميز، ظهور ريادة عالمية متنوعة؛ حيث كانت دول مجلس التعاون الخليجي، لا سيما الإمارات والسعودية وقطر، سبّاقة في تطوير استراتيجيات الأصول الرقمية، وربط الترميز بالرؤى الوطنية للتنويع الاقتصادي، وجذب الاستثمارات العالمية، وتحقيق مشاركة شاملة في السوق. وتهدف المشاريع التجريبية الوطنية، ومختبرات الأصول الرقمية، والأطر التنظيمية والبورصات في دول الخليج إلى الوصول إلى مستقبل يكون فيه الترميز مكوناً أساسياً للاقتصاد وليس مجرد ابتكار مالي آخر.

وبالنظر إلى المستقبل، قد لا يكون ترميز الأصول مجرد خطوة نحو الابتكار، بل قد يمثل تحولاً جوهرياً في كيفية تعريف الأصول وإصدارها وتداولها وإدارتها. ومع وجود مزيج مستقر من الابتكار والحوكمة، يمكن للترميز أن يصبح ركيزة محددة للنظام المالي العالمي.



شركة وادي الرياض
Riyadh Valley Co

شركة وادي الرياض

أسست شركة وادي الرياض في عام 2010م بموجب
المرسوم الملكي رقم 116 بتاريخ 13/4/1431هـ لتكون
الذراع الاستثماري لجامعة الملك سعود.

المجالات الأساسية للشركة

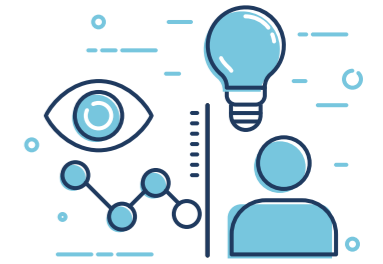
استثمارات رأس المال الاستثماري

التقنية المالية		التقنية الحيوية والرعاية الصحية	
التعليم		الموارد المستدامة	
الخدمات اللوجيستية والنقل		تقنية المعلومات والاتصالات	



الرؤية

أن نصبح رائداً إقليمياً في الاستثمار القائم على المعرفة ونقل التقنية.



الاستثمارات الاستراتيجية

مشاريع تجارية		مراكز بحث وابتكار	
مشاريع سكنية		مشاريع تعليمية	
مشاريع متعددة الاستخدامات		مشاريع طبية	



الرسالة

شركة وادي الرياض مستثمر استراتيجي يركز على استغلال القدرات المحلية ويستثمر محلياً ودولياً في الشركات في مراحل النمو لخلق عوائد مالية وعوائد استراتيجية تخدم النمو الاقتصادي في المملكة.



اثراء بيئة الابتكار

تهيئة طلبة الجامعة لسوق العمل	
استقطاب الكفاءات المتميزة من العلماء والمستشارين	
توفير البيئة المناسبة لخدمة اقتصاد المعرفة	
دعم التطوير والبحث العلمي وقطاع التقنية	





محفظة الاستثمارات الاستراتيجية





شركة وادي الرياض
Riyadh Valley Co

المملكة العربية السعودية، الرياض - جامعة الملك سعود، برج الابتكار

info@rvc.com.sa | www.rvc.com.sa | +966 11 469 3219

 @riyadhvalley

 Riyadh Valley Company (RVC)